

باعتبار اصل واحد تقويم أصول كثيرة كذا في التقرير وقلة الروايات  
فاسد مثل ترجيح الشافية الطعم على الليل والجنس بالوحدة  
الاجنس بشرط عندهم والعلية هي الطعم لا غير قالوا العلة التي هي  
ذات وصف أحق لكونه اقرب الى الضبط وابتعد عن الخلاف  
والثبات تأثير من علة ذات وصفين لعدم توقفه في التأثير على  
شيئين آخر وبعض الشافية ترجح بكثرة الاوصاف لكونها اكثر  
شبهة بالاصل وهما فاسدان لان العلة في فرع النص وما فيه ايجاز  
وما فيه اطناب سواء والترجيح انما هو بالمعيار لا بالصورة كثر وقلة  
واذا ثبت دفع العلة بما ذكرنا اي دفع السائل علة العلة بما ذكرنا  
من الوجوه كانت غايته اي ثمره دفعه ان يلجئ الى الانتقال  
وهو ان يوجب اكمال ما اراد المعلق بتعليق وهو اربعة اوجه  
لان الانتقال من شئ الى شئ يقتضي استقلاله واليه وليس  
فيما نحن فيه الا الحكم والعلية فالانتقال اما ان يكون من العلة  
الى العلة او من الحكم الى الحكم فان كان الاول فاما الاثبات العلية  
الاولى او الحكم الاول والاول هو القسم الاول والثاني هو الرابع  
وان كان الثاني فاما بالعلية الاولى او غيرها والاول هو الثاني  
والثاني

والثاني هو الثالث والوجود كل ما يصحح الا الرابع فاما ان ينتقل  
من علة الى علة اخرى لاثبات الاولى وهو تحقيق في المانعة  
لان السائل لما منع وصف المعلق عن كونه علة لم يجد بدا من  
اثباته بدليل اخر وصح ذلك لان لم يدع الا الحكم بتلك العلة فما  
دام يسمى في اثباته لم يكن منقطعاً لان الانقطاع عبارة عن  
حالة تعترض الناظر بالبحر عما رام بالمناظرة فما دام يسمى  
ليس بعاجز وهذا مثل من علة بوصف غير مسلم فقال في بعض  
المودع اذا استرلك الوديعه انه لم يضمن لانه مسلط على الاسترلاك  
فاذا اقال الخم لان سلم انه مسلط احتاج الى اثباته قال شمس  
الاعمه وعلى هذا الواشغل باثبات الاصل الذي تفرغ منه المتنازع  
فيه حتى يرتفع الخلاف باثبات الاصل كما لو علة بقياس فقال  
خصمه القياس ليس بحجة فاشتغل باثبات كونه حجة بقول  
الصحابي فقال خصمه قوله الصحابي ليس بحجة فاشتغل بالثبات  
كونه حجة بخبر الواحد فقال خصمه هو ليس بحجة فيحتج بالثبات  
على انه حجة فانه لكونه سعي في اثبات ما رام يكون طريقاً  
مستقيماً كذا في التقرير او ينتقل من حكم الى حكم اخر بالعلية